الإثنين ٤ آذار ٢٠١٩ | الموافق ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٤٠ هـ | العدد ٣١٠٢ السنة الثالثة عشرة

محليات

دعوات لتجريم تعاطي وترويج المنشطات وتعزيز مكافحتها في الأسواق

١٦٠ بيتاً رياضياً مهدداً بالإغلاق في دمشق وحملة لضبط فوضى البيوتات الرياضية

الوطن

دعا رئيس اتحاد بناء الأجسام والقوة البدنية في الاتحاد الرياضي العام سمير اسماعيل، لتكثيف الجهود لمنع المنشطات الرياضية في الأسواق المحلية وتداولها، وخصوصاً من الجهات المعنية في الجمارك، والأمن الجنائي، ومنع إدخالها عبر المنافذ الحدودية، وتداولها وترويجها في الداخل.

وأشار إلى ورود العديد من الشكاوى حول تجاوزات البيوتات الرياضية (مراكز بناء الأجسام واللياقة البدنية الخاصة)، والتي وصلت إلى حد الإصابات الجسدية البالغة نتيجة أخطاء المدربين غير المعتمدين، وترويج المنشطات والهرمونات من العاملين في تلك البيوتات.

وأوضح اسماعيل، أن أغلبية المنشطات تدخل إلى الدولة بطرق غير شرعية، وتنتشر انتشاراً واسعاً في صفوف الشباب، الأمر الذي بات يشكل تهديدا للصحة العامة، وخصوصاً بعد انتشار عادة ارتياد البيوتات الرياضية، والتي يعمل بعضها بصفة مروج لتلك السموم، متمنيا إعادة دراسة تجريم ترويج وتعاطي المنشطات أسوة بالمخدرات وخصوصاً أن أضرارها تتشابه في مناح متعددة، علما بأن المشروع كان قيد الدراسة منذ سنوات.

وأكد إسماعيل أن تكافل الجهود بين مختلف الجهات ضرورة ملحة لمكافحة الانتشار الواسع لتعاطي الهرمونات والمنشطات، مطالبا الجهات المعنية في القطاع الطبي، بتقنين بيع الهرمونات والمنشطات، وتعزيز ضبط عمليات بيعها في الصيدليات، مشيراً إلى أن اتحاد بناء الأجسام بصدد إطلاق حملة على البيوتات الرياضية في دمشق الأسبوع المقبل بعد إنجاز حملة رقابية في حلب الشهر الماضي، وذلك تحت إشراف لجنة مختصة، واصفا الوضع الحالي (بالفوضى) في عمل البيوتات الرياضية.

وتابع اسماعيل: «إن أصحاب بيوتات رياضية استغلوا الأوضاع السابقة للبلاد لمزاولة النشاط الرياضي من دون ترخيص، وتجاهل الشروط الواجب توافرها في البيت الرياضي، وخصوصاً من ناحية وجود مدرب حاصل على تصنيف أول، ما شكل ضررا على مرتادي تلك البيوتات، مؤكداً أن اللجنة تستهدف الكشف على تراخيص المدربين، فضلا عن توافر بقية شروط الترخيص، وإنذار البيوتات المخالفة، ليتم إغلاقها بعد ٣٠ يوماً في حال عدم تصحيح أوضاعها، بالتعاون مع المحافظة، وإغلاق البيوتات التي يثبت تورطها في الترويج للمواد المحظورة مباشرة.

وفي السياق نفسه، أكدت نقيب صيادلة سورية وفاء كيشي، عدم وجود المنشطات في الصيدليات السورية، وأنها تدخل البلاد بطرق غير شرعية، محذرة الجمهور من استخدام أي مستحضر دوائي (مهرب)، لما يشكله من خطر على صحة المرضى، وخصوصاً أن الكثير من تلك الأدوية مزورة وغير مرخصة طبيا للاستخدام البشري، وتشكل أضراراً جسيمة على الصحة العامة.

وأشارت كيشي، إلى وجود عدد من الهرمونات في الصيدليات السورية للاستخدام الطبي، والتي من غير المسموح صرفها من دون وصفة طبية، لأنها بحاجة لمراقبة طبية وإجراءات عديدة للسماح باستخدامها مثل التحاليل الدورية المتكررة، والوقوف على طبيعة الحالة، وقابلية المريض لتلقي تلك الجرعات، التي تشكل أضراراً سلبية حتى في المجال الطبي.

بدوره، وصف رئيس المنظمة الوطنية لمكافحة المنشطات ومدير برنامج اليونيسكو في سورية صفوح السباعي، الانتشار الحالي للمنشطات في صفوف الشباب بالمرعب والمخيف، مرجعاً ذلك لعدم وجود ضوابط ومتابعة حقيقية من المعنيين، مطالباً بتجريم الاتجار والتعاطي بالمنشطات وجعلها بمقام جرائم المخدرات والمذهبات العقلية، لما تسببه من أعراض جانبية سلبية لا يمكن وصفها على حد تعبيره.

وأوضح السباعي أن المنشطات مواد محرمة دوليا، مبيناً أن منشطات الجملة العصبية المركزية ومنشطات الرياضيين هي مركبات دوائية يساء استخدامها، وتداولها يترافق مع تغير في التصرفات لأنها تعمل على زيادة عدد وسرعة النواقل العصبية وتهدف في الأساس إلى زيادة القدرة البدنية وقوة التحمل عبر تنبيه الجهاز العصبي، وتدفع متعاطيها إلى الاعتماد عليها لفاعليتها في زيادة النشاط وتحسن الشعور الداخلي.

وبيّن السباعي أن التأثيرات السلبية لتلك المواد لا تتوقف عند حدود العقم واختلال إفرازات الغدد، والمشاكل القلبية، بل تصل إلى الوفاة، معتبرا المتاجرة بتلك المنشطات إجراما واضحاً ومقصودا، واعتمادها يؤدي لجسم مريض مزيف، لافتاً إلى أن أضرار المنشطات تبقى في الجسم مهما بلغ ذكاء اللاعبين في تنظيف أجسامهم من تلك المواد من خلال التوقف عن تعاطيها قبل البطولات الرياضية بفترات زمنية مختلفة وفقا لطبيعة كل مادة، بهدف النجاح في اختبارات الكشف عن المواد المحظورة التي تجريها البطولات الدولية.

وأكد السباعي وجود مراسيم واضحة لحظر تلك المواد وعقاب الممارسين، غير أنه لم يتم اتخاذ إجراءات نافذة لتفعيلها ووضعها في إطار تنفيذي جاد، رافضا إدراج الهرمونات والمنشطات على اختلاف أسمائها في مجال الاحتراف الرياضي، مبيناً أنها ممنوعة بشكل قطعي في سورية كما في مختلف بلدان العالم، داعياً لتعزيز الوعي لدى أفراد المجتمع الذي يشكل أساساً لمكافحة الظاهرة السلبية المنتشرة، فضلاً عن تغليظ العقوبات للمروجين وغيرهم.

من جانبه، اعتبر رئيس اللجنة الفنية ورئيس لجنة مدربي سورية لبناء الأجسام في الاتحاد الرياضي بشير قاووق، أن وجود مخالفات جسيمة في البيوتات الرياضية، يشكل خطراً على الصحة العامة، مشيراً إلى أن اتحاد بناء الأجسام بات لا يعرف عدد البيوتات التي تزاول النشاط الرياضي فعليا والتي سيتم كشفها خلال حملة التفتيش المقبلة.

أما من ناحية تعاطي الهرمونات والمنشطات الرياضية، فأشار قاووق إلى أن إجراءات ترخيص البيوتات الرياضية تفرض توقيع المسؤولين في البيت الرياضي على تعهد بعدم بيع المنشطات وتداولها، فضلاً عن عدم ممارسة نشاط أو لعبة غير مصرح بها، غير أن الطمع يقود الكثيرين للتعامل بتلك المواد المضرة.

من جانبه، أكد رئيس اللجنة الفنية ومدرب منتخب سورية لبناء الأجسام سابقاً عمار شهبندر، أن ١٦٠ بيتاً رياضياً تستحق الإغلاق في دمشق وحدها وفقاً لنتائج الجولات التفتيشية حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٨، وذلك لمخالفاتها الجسيمة وتشكيلها خطراً على اللاعبين، مشيراً إلى أن اللجنة التنفيذية للاتحاد كانت تتجاهل طلبات الإغلاق التي ترفعها لجان التفتيش.

وأوضح شهبندر، أن مصادر المواد المنشطة متعددة، وأغلبيتها يأتي بطرق غير شرعية من دول الجوار، لافتاً إلى أن العديد من اللاعبين يتدبرون الحصول على تلك المواد ويلجؤون إلى المدربين لتعاطيها، عدا بعض المواد المصنعة محلياً، التي يحتاج بعضها لوصفة طبية، وبعضها الآخر يصرف بطريقة عادية، لافتاً إلى أن بعض الأطباء يسهلون تعاطي المنشطات من خلال الوصفات بفعل الصداقة أحياناً والطمع أحيان أخرى، لأنهم يدركون أنها ستستخدم في المجال الرياضي، وليست للمدمنين.

وأضاف شهبندر: إن مسؤولية البيت الرياضي تكمن في عدم الترويج للمنشطات، والتوعية بأضرارها، ولكن لا تستطيع إدارة البيت الرياضي محاسبة الشباب المتعاطي للمنشطات، لافتاً إلى العديد من الشباب يزورون البيت الرياضي وتظهر عليهم آثار التعاطي، وما يمكننا هو خدمتهم بالطريقة الأمثل.

في الوقت الذي أكد فيه عدد من الصيادلة أن بعض تلك المواد موجودة بشكل طبيعي في الصيدليات، مثل هرمون النمو، وأن بعضها يمكن طلبه من دون وصفة، مبينين أن العديد من الأشخاص يطلبون مواد تحفيزية وفيتامينات وحموضاً أمينية، وخصوصاً من فئة الشباب.

محافظ ريف دمشق يمنع إدخال مواد البناء إلى جرمانا من دون موافقة

عبد المنعم مسعود

بين عضو المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق ريدان الشيخ أن تعيين رئيس بلدية جديد لمدينة جرمانا ينتظر أن يبت القضاء بالتهم المنظورة أمامه بحق رئيس البلدية لناحية صحة التهم الموجهة له من عدمها ووفقا للشيخ فإنه في حال عدم صحة التهم والبراءة فإن رئيس البلدية سيعود إلى موقعه ومنصبه وفي حال صحتها فإن إجراءات أخرى سيتم اتباعها ومنها حل المجلس وإعادة تشكيله وانتخاب رئيس بلدية جديد موضحاً أن إدارة البلدية خلال هذه الفترة تقع على نائب رئيس البلدية،

وكانت مصادر «الوطن» في المدينة كشفت أن رئيس البلدية يواجه ثلاث تهم في قضايا الرشوة الاقتصادية وإساءة استخدام السلطة وهدر المال العام.

وكشف الشيخ في تصريح لـ«الوطن» عن تكليفه متابعة الوضع الخدمي في المدينة مؤكداً صدور قرار من محافظ الريف بمنع إدخال مواد البناء إلى جرمانا من دون موافقة من البلدية موضحاً أن هذا القرار يأتي على خلفية كثرة مخالفات البناء فيها والتي كانت سببا في إحالة رئيس البلدية ولجنة الهدم إلى القضاء بانتظار البت بصحة التهم الموجهة لهم.

ووفقا للشيخ فإن الفترة الحالية ستشهد تحسناً في واقع النظافة في المدينة نتيجة المتابعة الحثيثة للمحافظة من أجل منع تراكمها وقيام كل الأجهزة البلدية بدورها مبيناً أن مناطق المخالفات الممتدة من الجناين مروراً بدف الصخر وصولا إلى كشكول سيتم تزفيت طرقاتها بعد الانتهاء من مشروع الصرف الصحي المار بهذه المناطق موضحاً أن عملية التزفيت للطرقات تنتظر انتهاء فصل الشتاء.

ولفت الشيخ إلى أنه سيتم رفع تقارير يومية عن واقع النظافة والخدمات الأخرى في المدينة من أجل تلافي أي تقصير مؤكداً أن البلدية تحتاج إلى آليات من أجل القيام بالأعمال اللازمة فالآليات الحالية غير كافية.

وحول وضع الغاز بين الشيخ أن الكميات التي يتم توزيعها قليلة لكنها تسد جزءاً من حاجة الأهالي مبيناً أن المحافظ وجه بتوزيع ٢٠٠٠ اسطوانة بشكل مباشر على مدى ثلاثة أيام وذلك إضافة لما هو مخصص لها.

٣٠ ألف ليرة متوسط إنفاق خضر الأسرة شهرياً

اختلاف في أسعار الخضر والفواكه بين الصباح والمساء وأحد الباعة لـ«الوطن»: تختلف حسب أسعار سوق الهال

فادي بك الشريف

تفاوت كبير تشهده أسعار الخضر والفواكه في أسواق دمشق رافقه ارتفاع غير مسبوق لعدد منها والتي تعتبر من الاحتياجات اليومية للمواطنين ليستمر معها مسلسل العشوائية في طرح الأسعار وعدم جدوى الرقابة التموينية في وضع حد لجشع الكثيرين، مع تلافي الحلول والمعالجة للتدخل الفعلي للتخفيف من حدة هذه الارتفاعات غير المنطقية.

وفي جولة لصحيفة «الوطن» رصدت من خلالها واقع أسعار الخضر والفواكه في سوق باب سريجة، حيث وصل سعر كيلو البندورة (البلاستيكية) إلى ٤٠٠ ليرة وهي ذات نوعية رديئة في معظم المحال، وبلغ سعر كيلو الخيار لـ٣٥٠ ليرة، وتراوح سعر كيلو الباذنجان بين ٤٠٠ و٨٠٠ ليرة، ووصلت الفليفلة الخضراء إلى عتبة الـ٨٠٠ ليرة، وكيلو الكوسا بـ٤٠٠ ليرة، ووصل كيلو البصل إلى ٣٥٠ ليرة، والبطاطا بـ٣٥٠ ليرة، والليمون بين ١٢٥ و٢٠٠ ليرة، وكيلو الزهرة بـ٢٥٠ ليرة، و٥٠ ليرة لكل من النعنع، والبقدونس والفجل والبصل الأخضر، وتباع الخسة بين ١٥٠ و٢٠٠ ليرة.

وفيما يخص أسعار الفواكه فقد سجل سعر كيلو الموز عتبة الـ٧٠٠ ليرة، وكذلك الأمر لكيلو الفريز، والتفاح يباع بين ٢٠٠ و٤٥٠ ليرة (حسب النوعية)، أما البرتقال فتجاوز سعره الـ١٠٠ ليرة، وكيلو الجزر يباع بين ١٠٠ و٢٠٠ ليرة، والرمان بأكثر من ٤٠٠ ليرة.

ويباع كيلو المنغا بـ٢٨٠٠ ليرة، والكيوي من ١٥٠٠ لـ١٧٠٠ ليرة، وكيلو الإجاص بـ١٠٠٠ ليرة، والكستنا بـ١٥٠٠ ليرة.. إلخ.

ولوحظ من خلال الجولة وجود اختلاف كبير في الأسعار على مدار اليوم بين فترتي الصباح والمساء من جهة، وبين المحالّ والبسطات من جهة أخرى، مع وجود تفاوت في النوعية المبيعة من الخضر والفواكه ما بين جيدة نوعاً ما ومقبولة ومتدنية الجودة، وبموجب ذلك يتحدد السعر من الباعة حسب أهواء ومزاج ومبررات كل منه، وهنا نتحدث عن سوق شعبية فما بالك بالأسواق الأخرى كالشعلان على سبيل المثال؟

وبيّن أحد الباعة لـ«الوطن» أن الأسعار تختلف بشكل يومي، وذلك حسب السعر المشترى من سوق الهال، مؤكداً وجود لعبة من بعض التجار في التحكم في الأسعار واللجوء إلى الاحتكار لأيام ثم طرح المادة، وفرض أسعار تختلف بين يوم وآخر من دون توضيح الأسباب.

مضيفاً: كنا نتسوق منذ أسبوع كيلو البندورة من سوق الهال بـ٢١٠ ليرات، وحالياً أصبحت أكثر من ذلك، وهذا الأمر ينطبق على مختلف السلع، كما كان يباع ٣ كيلو غرامات موزاً بـ١٠٠٠ ليرة وحالياً الكيلو الواحد بـ٧٠٠ ليرة، مع عدم وجود سعر موحد للفواكه والتلاعب بأسعار الأنواع.

عدا عن الاختلاف الكبير بين الأسواق في دمشق وحدها، التي لا تمت بنشرة الأسعار الصادرة عن التموين وحماية المستهل بصلة، ويمكن للمواطن أن يستشعرها ويقصد السوق الأرخص.

وعن هذا الموضوع بين خبير اقتصادي لـ«الوطن» أن العائلة المكونة من ٤ أشخاص وأكثر بحاجة إلى ٣٠ ألف ليرة شهرياً لتناول الحد الأدنى من الخضر، مؤكداً أن التلاعب مستمر من العديد من التجار، ليكون المزارع والمستهلك هو الحلقة الأضعف، لافتاً إلى قيام جهات الحكومة بدور التاجر والتدخل في الأسواق.

> خبير اقتصادي لـ«الوطن»: حيتان في سوق الهال يتحكمون بالأسعار

مضيفاً: هناك تجار على تواطؤ مع البعض من الجهات الحكومية، كما أن بعض حيتان سوق الهال يتحكمون بالأسعار، وإن نشرات الأسعار التموينية «لا تقدم ولا تؤخر» ما دامت الغرامة قليلة جداً، حيث يدفعها صاحب المخالفة ويقوم بتحميلها على المادة المبيعة، مؤكداً أنه المطلوب من الحكومة أن تسيطر بشكل أو بآخر على سوق الهال.

هذا وتصدر مديرية التموين في دمشق نشرات أسعار للخضر والفواكه، ولكن من دون تحديد جميع المواد، وسط عدم التزام الكثير من المحالّ بالأسعار المحددة والتلاعب بالأسعار كما يحلو لها، لتبقى الرقابة اليومية والمخالفات هي المقياس اليومي لعمل المديرية بهدف ضبط الأسعار.

هذا وحاولت «الوطن» التواصل مع مدير التسويق الزراعي في وزارة الزراعة ولكن تعذر الاتصال.

كلام رسمي جداً

تكليف اللجنة الفرعية للأضرار في ريف دمشق إبرام عقد إعادة الإعمار للأبنية المتضررة في ضاحية عدرا العمالية

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفة «الوطن» بالعدد رقم ٣٠٤٧ تاريخ ٢٠١٨/١٢/١٢ بعنوان ١٧١ وحدة سكنية في عدرا العمالية تنتظر حل الخلاف بين الإسكان والمحافظة للترميم.

نبين ما يلي:

– بالنسبة للمساكن العمالية المتضررة بسبب الأوضاع الراهنة والمخصصة استناداً إلى المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٢ والقرار رقم ١٦٠٠ لعام ٢٠٠٦ في منطقة عدرا العمالية المرحلة الأولى المستلمة من قبل أصحابها والبالغ عددها ١٧٥ بناء متضرراً:

بناء على كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١١٧/١ تاريخ ٢٠١٥/٦/١٧ المرسل للسيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات– وزير الإدارة المحلية– رئيس لجنة إعادة الإعمار المتضمن قرار مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦.

– تكليف اللجنة الفرعية للأضرار بمحافظة ريف دمشق بإبرام العقد اللازم لإنجاز أعمال إعادة الإعمار لبعض الأبنية المتضررة في ضاحية عدرا العمالية مع المؤسسة العامة للإسكان بحيث يتم تمويل المشروع وفقاً لما يلي:

٦٠ ٪ من كلفته من لجنة إعادة الإعمار.

٤٠ ٪ من كلفته من لجنة الأضرار الفرعية بريف دمشق على أن تقوم المؤسسة العامة للإسكان بتحصيلها من أصحاب الشقق المستهدفة من المشروع وفق آلية مقترحة من قبلها تعتمد من الوزير وتحويل المبالغ إلى وزارة المالية (الخزينة العامة) تباعاً.

تكليف المؤسسة العامة للإسكان بالتعاقد بالتراضي مع كل من الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لتنفيذ أعمال (الدراسات والإشراف) ومع الشركة العامة للبناء والتعمير للتنفيذ.

الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة العامة للإسكان:

– تمت المصادقة على العقد رقم ٤ لعام ٢٠١٦ الموقع بين محافظة ريف دمشق كفريق أول والمؤسسة العامة للإسكان كفريق ثان لتنفيذ المعالجات اللازمة لإعادة تأهيل ١٧٥ بناء متضرراً والبالغة قيمتها ٨٢٠ مليون ليرة سورية.

– الدراسات: تم الانتهاء من تسليم المرحلة الثانية من الدراسة (منها ٤ أبنية إزالة و١٧١ بناء تدعيم).

– التنفيذ: تم إبرام عقد مع الشركة العامة للبناء والتعمير لإزالة وإعادة بناء أربعة أبنية بموجب الدراسة المقدمة من شركة الدراسات (تمت الإزالة وبوشر بأعمال إعادة البناء).

الإشراف: تم إبرام عقد إشراف لعقد الإزالة وإعادة البناء مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية. تم الانتهاء من إعداد الإضبارة التنفيذية لأعمال تأهيل الأبنية المتضررة المتبقية التي بحاجة إلى تدعيم كلي أو جزئي والبالغ عددها / ١٧١ / بناء متضرراً.

ويجري حالياً التنسيق مع لجنة الأضرار الفرعية في محافظة ريف دمشق لتعديل القيمة العقدية لتتماشى مع الأسعار الرائجة ليتم بعدها توقيع محضر اتفاق مع الشركة العامة للبناء حيث إن قيمة الكشف التقديري المقترح من قبل الشركة العامة للبناء والتعمير تفوق بكثير قيمة الكشف التقديري المقترح من قبل الشركة العامة للبناء والتعمير وتفوق بكثير قيمة الكشف التقديري المعد من الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والمستند إلى القيمة التقديرية للأعمال وفق أسعار العام ٢٠١٥ علماً أن العقد الموقع بين المؤسسة ولجنة الأضرار الفرعية يحفظ حق الشركة العامة للبناء والتعمير بفروقات الأسعار المستحقة اعتباراً من ٢٠١٥/٢/١٢ وحتى تاريخ التنفيذ.

مع الإشارة إلى أن العلاقة بين الأطراف الأربعة (لجنة الأضرار الفرعية في محافظة ريف دمشق – المؤسسة العامة للإسكان – الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية – الشركة العامة للبناء والتعمير) تحكمها بنود العقود الموقعة فيما بينها ولا يجوز بأي حال من الأحوال لغير هذه الأطراف التصريح أو الخوض في أي حديث سواء مع وسائل الإعلام أم غيرها.

المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان
الدكتور المهندس معلا الخضر